

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٨٨

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد مورايس كابرال
	توغو	السيد مبيو
	جنوب أفريقيا	السيد لاهير
	الصين	السيد جانغ جونان
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

1264728(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

خلال هذه الجلسة، سوف يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

أعطي الكلمة الآن للسيد أوسوريو.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أعرض على المجلس، تقرير اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) عن مدة ٩٠ يوما، وفقا للفقرة ١٨ (ح) من ذلك القرار.

(تكلم بالإنكليزية)

ويشمل التقرير الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر، إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وخلال تلك الفترة، عقدت اللجنة اجتماعين وقامت بأعمال إضافية باستخدام إجراء عدم الاعتراض المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من المبادئ التوجيهية الخاصة بتسيير أعمالها.

خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، واصلت اللجنة مناقشتها للتقرير النهائي للفريق، الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/395) والمتاح على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت. واقترحت عدة وفود أن تعتمد اللجنة سلسلة من المذكرات الخاصة بالمساعدة على التنفيذ، التي من شأنها مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير مجلس الأمن، مع الأخذ بعين الاعتبار استنتاجات الخبراء خلال فترة ولاياتهم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع منسق فريق الخبراء اللجنة على تقرير منتصف المدة، الذي أعده الفريق بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي قدم طبقا للفقرة ٢ من القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢). واستمعت اللجنة لمعلومات إضافية حول أنشطة الفريق الحالية.

وخلال المناقشة التي أعقبت الإحاطة الإعلامية الشفوية، تبادل أعضاء اللجنة وجهات نظرهم بشأن تقرير منتصف المدة، وكذلك بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب بعض الأعضاء عن مخاوفهم بشأن الامتثال غير المحتمل لتلك القرارات، الذي أدى ربما إلى نقل ذلك العتاد الخاضع للجزاءات من إيران إلى دول المنطقة، بينما تناول بعض الأعضاء أيضا الحاجة إلى ضمان أداء الجزاءات دورا بناء فيما يخص دعم الجهود الدبلوماسية والحوار. وخلال مناقشة لاحقة، طلب بعض أعضاء اللجنة من الفريق، تجميع الفريق للبيانات المتاحة للجمهور مؤخرا، التي أدلى بها مسؤولون إيرانيون ومتلقون محتملون للمساعدات العسكرية الإيرانية، فيما يتعلق بالانتهاكات المحتملة للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، لتخضع لاستعراض اللجنة. وفي ذلك الصدد، تعتزم اللجنة ضمان أن يجري الاضطلاع بأي عمل يخص الانتهاكات المبلغ عنها، بشكل محايد وموضوعي، على أساس المعلومات الدقيقة، والأدلة الدامغة.

وناقشت اللجنة أيضا إمكانية إصدار مذكرة توجيهية لمساعدة الدول فيما يخص تقديمها لتقارير التنفيذ الوطنية، وبعث رسائل للدول، والطلب منها، على أساس طوعي،

توفير محددات إضافية للهوية، فيما يخص الأفراد الخاضعين لحظر السفر و تجميد للأصول. ولا تزال تلك المسائل قيد النظر اللجنة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة عددا من البلاغات المتعلقة بتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت أربع دول أعضاء تقريرا يفيد بأن تدريب النبي العظيم ٧، الذي اختبرت خلاله إيران القذائف التسيارية قصيرة المدى شهاب ١، و القذائف التسيارية المتوسطة المدى شهاب ٣، يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ويعكف الفريق حاليا على التحقيق في تلك الحالة.

كما ذكرت خلال إحاطتي الإعلامية السابقة التي قدمتها للمجلس في أيلول/سبتمبر (أنظر S/PV.6839)، سعت اللجنة إلى الحصول على معلومات من دول عديدة، فيما يخص تفتيش وحجز ثلاث حاويات شحن في ١٥ آذار/مارس ٢٠١١، محملة بالسلاح والعتاد المرتبط بالسلاح، على متن السفينة إم في فكتوريا. ويسرني أن أبلغ المجلس بأن ثلاث دول استجابت بالفعل لرسائل اللجنة وعرضت تفاصيل مفيدة. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع الدول على التعاون مع اللجنة وفريق الخبراء التابع لها، فيما يتعلق بالتحقيق في انتهاكات محتملة للجزاءات.

وردا على استفسار قدمته إحدى المنظمات الدولية، وجدت اللجنة أن المشروع الموصوف، الهادف إلى مساعدة إيران على تطوير قدراتها التقنية فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية، لم ينتهك التدابير الجزائية.

وأخيرا، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات: اثنان من دولة عضو بالإشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن تسليم المواد لاستخدامها في محطة الطاقة النووية في بوشهر، في إيران، والآخر من دولة أخرى، قدم عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والفقرة ٤ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، فيما يخص وقف تجميد الأموال، بغية الدفع المترتب بموجب عقد أبرم قبل إدراج كيان في القائمة.

وبذلك، أختتم تقريري. كما أشكر مرة أخرى أعضاء اللجنة على تعاونهم ومساعدتهم والأمانة العامة على دعمها لي.

الرئيس: أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على إحاطته الإعلامية، وأثني عليه وفريقه، على العمل المكثف الذي قاما به منذ سنتين على رأس لجنة الجزاءات المتعلقة بإيران. وتحت قيادته القديرة، تمكنت اللجنة من المضي قدما بتنفيذ القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وساهمت في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، فيما يخص طلبات التوضيح بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني.

اسمحوا لي أن أشكر أيضا فريق الخبراء على عمله المفيد فيما يتعلق بمساعدة اللجنة. وفي ذلك السياق، أود أن أؤكد على أهمية العمل بشأن توصيات التقرير النهائي للفريق (S/2012/395، المرفق)، بما في ذلك الإشارة إلى كيانات معينة، اشتركت في أنشطة الانتشار أو عمليات تصدير أسلحة بشكل محظور. وتواصل اللجنة إصدار التوجيهات للدول الأعضاء. ونحن مقتنعون بأن أفضل السبل للقيام بذلك، يتمثل في اعتماد مذكرات مساعدة على التنفيذ، من شأنها إحراز تقدم بشأن قرارات مجلس الأمن.

وللأسف، فإن استئناف محادثات جادة وذات مصداقية مع إيران لم يتحقق بعد، كما لم تمتثل إيران بشكل كامل لجميع

التزاماتها الدولية على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن و مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد واصلت إيران بشكل خاص، عدم التعاون اللازم، لتمكين الوكالة من إجراء تقييم ذي مصداقية، يضمن بأن جميع المواد النووية في إيران، هي للأغراض السلمية. وبالتالي، تكرر البرتغال التعبير عن قلقها الشديد والعميق جراء التوسع المستمر لأنشطة إيران النووية، على النحو المبين في تقرير الوكالة الدولية الأخير (GOV/2012/55)، إلى جانب حقيقة أن إيران لا تزال تمنع الوصول إلى موقع بارشين العسكري. كما أشار تقرير ١٦ تشرين الأول/أكتوبر أيضا، إلى أن إيران واصلت تثبيت المزيد من أجهزة الطرد المركزي، لأغراض تخصيب اليورانيوم في موقعي فوردو وناتنز. رغم الحوار المكثف بين الوكالة وإيران، الجاري منذ كانون الثاني/يناير الماضي، خلص التقرير أيضا إلى أنه لم يجر التوصل إلى أي نتائج ملموسة فيما يخص حل المسائل العالقة. وبالتالي، بدون معالجة شاملة لجميع تلك المسائل العالقة، من خلال التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فلن تفلح إيران في استعادة الثقة الدولية في الطبيعة السلمية لأنشطتها النووية.

إن البرتغال تدعو السلطات الإيرانية إلى التصرف بمسؤولية والامتثال لالتزاماتها الدولية، مما يضع حدا للجزاءات. كما تؤكد البرتغال من جديد التزامها طويل الأمد بالتوصل إلى حل دبلوماسي للقضية النووية الإيرانية وفقا لنهج المسار المزدوج. وتأييدا لذلك النهج، يرحب بلدي بالبيان الصادر عن حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك، ويؤيد تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بالنيابة عن المجموعة في ذلك الصدد.

وبلدي يرحب بالبيان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ في ٢٧ أيلول/سبتمبر في نيويورك، ونقر تماما بالجهود التي قادها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي باسم مجموعة ٣+٣ في هذا الصدد. ويحدونا وطيد الأمل أن تلتزم إيران بعملية مفاوضات جادة، وأن تبدي مرونة للتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن خطوات ملموسة لبناء الثقة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أوسوريو واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على عملهما المتواصل، وأثني على السفير أوسوريو وفريقه في بعثة كولومبيا وأنوه بالدعم الذي حصلا عليه من فريق الخبراء خلال فترة رئاسته التي استمرت عامين لهذه اللجنة المهمة التابعة لمجلس الأمن.

وتظل المملكة المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره، تشعر بقلق بالغ حيال البرنامج النووي الإيراني. والقرار الذي اتخذه مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٣ أيلول/سبتمبر يدعو إيران للتعاون مع الوكالة على نحو عاجل. والتأييد الكاسح للقرار يبين عمق القلق الدولي.

ويتعين على إيران أن تبادر على وجه السرعة إلى معالجة مخاوف المجتمع الدولي الجادة بشأن نشاطها النووي. وتأكيد إيران لنواياها السلمية لم يظهر بعد. وهي تواصل توسيع قدرتها على التخصيب، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطلقة الذرية، كما أنها تمتنع باستمرار عن التعاون مع الوكالة من أجل معالجة الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

ومع ذلك، فإن المملكة المتحدة تبقى ملتزمة تماما بإيجاد حل سلمي وتفاوضي لهذه المسألة. وقد اجتمع ممثلو مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة + ٣ مع إيران على المستوى السياسي ومستوى الخبراء أربع مرات منذ نيسان/أبريل، وتبقى فاعلة في السعي إلى عقد مزيد من الحوار. وفي حين تشارك المجموعة

في هذه المحادثات بحسن نية، فإن المفاوضات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. ولابد لإيران أن تنخرط بجدية في هذه العملية. وإلى أن يتحقق ذلك، سيمارس المجتمع الدولي ضغوطا متزايدة.

وهنا في نيويورك، سيبقى عمل لجنة ١٧٣٧ في طليعة هذه الضغوط – رمزا للدعم الدولي للجهود الرامية إلى منع نشاط الانتشار النووي سلميا, وفي هذا الصدد، أرحب بعمل اللجنة في إعداد بلاغات المساعدة على التنفيذ. فهذا العمل الأساسي سيساعد على كفالة تجهيز الدول الأعضاء تجهيزا كاملا لتنفيذ إجراءات مجلس الأمن ضد إيران.

ودور فريق الخبراء يبقى محوريا في التحقق من أن جزاءات الأمم المتحدة تنفذ بالكامل. ونرحب بشدة بعمل الفريق مع المنظمات الدولية والخبراء الدوليين، وندعم جهوده للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للجزاءات. ونتطلع للاستماع إلى نتائج التحقيقين الجاريين حاليا.

وما فتئنا نشعر بالقلق إزاء المعلومات الموثوق بها التي تفيد أن إيران تقدم المشورة الفنية والدعم المالي والمعدات والأسلحة لمساعدة نظام الأسد على القمع الوحشي العنيف للشعب السوري. وهذا انتهاك سافر لإرادة الشعب السوري وتذكرة بنفاق إيران في ادعائها أنها تدعم الحرية في العالم العربي.

ويقلقنا أشد القلق أيضا دعم إيران لمجموعات مثل حزب الله والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحماس. وقد وصف علي لاريجاني، رئيس المجلس الإيراني، المقاومة الفلسطينية بأنها «ما هي إلا جزء صغير من قوة إيران». وهذا الدعم غير مقبول ويقوض الأمن الإقليمي فحسب. وإمدادات الأسلحة لحزب الله تتعارض مع الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تصدير الأسلحة من إيران، وتأكيد قائد للحرس الثوري الإسلامي مؤخرا نقل تكنولوجيا عسكرية إيرانية إلى حماس يشير إلى انتهاك آخر لقرارات المجلس والقانون الدولي. ونحن ندعم تحقيق اللجنة وفريق الخبراء في تلك الانتهاكات.

إن قادة إيران، إذا فعلوا ما فيه الصواب، يمكنهم إنهاء كل الجزاءات، وهم بذلك يساعدون إيران على أن تجني ثمار برنامج نووي مدني. وأمامهم خيار واضح. فإما أن يبددوا الشواغل الدولية من خلال المفاوضات والعمل، أو أن يواجهوا المزيد من الضغط والعزلة.

السيد تشيركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نتوجه بالشكر لرئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير نستور أوسوريو، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل اللجنة. وننوه بما تتصف به قيادة اللجنة والوفد الكولومبي برمته من مهنية عالية وفعالية. وبرئاسة كولومبيا، عملت اللجنة بطريقة متوازنة وموضوعية بدون أن تتخطى نطاق ولايتها. ويجب أن يستمر العمل على هذا النحو في المستقبل.

ونتوجه بالشكر لفريق الخبراء التابع للجنة على المساعدة الملموسة التي قدمها. وما فتئ الوفد الروسي يرى أنه يجب أن يزاول الفريق عمله بشكل محايد ومستقل، وألا يسترشد في استنتاجاته وتقييماته إلا بالمعلومات الموضوعية ذات المصداقية.

وروسيا تؤيد تماما جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بإيران. ومازلنا على يقين بأن فعالية نظام الجزاءات والأنشطة الجماعية ووحدة صف المجتمع الدولي برمته من أجل تسوية الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي لإيران إنما تقوضها القيود الأحادية التي تطبق بالتوازي. وفي بعض الحالات، تكون هذه القيود في طبيعتها خارج نطاق الولاية القضائية الوطنية، الأمر غير المقبول بتاتا بموجب القانون الدولي.

وفيما يتعلق بضمان تنفيذ الجزاءات، نشدد على أن لجنة ١٧٣٧ لم تتلق أي تقارير مؤخرا بشأن أي تورط من جانب

إيران في الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، كما نوه إلى ذلك تقرير فريق الخبراء عن نصف المدة.

ولطالما دعت روسيا إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية، وهي ترى أنه لا بديل لحل تفاوضي. والجهود التي تبذل في هذا الاتجاه يجب أن تبنى على مبدأي الاتساق والمعاملة بالمثل، ووفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو إلى حوار مكثف بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى مواصلة المحادثات السداسية. ونأمل أن الجولة القادمة من المحادثات بين إيران والوكالة حول ما يسمى التحقيق المقترح ستسمح للجانبين بالانتهاء من العمل بشأن وثيقة تحدد الطرائق وبدء أنشطة عملية على هذا الأساس في أسرع وقت ممكن.

وروسيا، بالتعاون مع شركائها، ستواصل العمل من أجل إحراز تقدم صوب التوصل إلى تسوية للمسألة النووية الإيرانية.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير أوسوريو على تقريره الفصلي وأحيي العمل الممتاز الذي قامت به الرئاسة الكولومبية للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في غضون السنتين الماضيتين. وأود أيضا أن أشكر فريق الخبراء الذي كانت تحقيقاته وتوصياته مفيدة جدا للجنة والمجلس.

يبين التقرير الفصلي للرئيس وتقرير فريق الخبراء عن نصف المدة الذي عرض علينا للتو أن إيران ما زالت لا تمتثل لالتزاماتها الدولية وأنها تواصل أنشطتها النووية غير المشروعة وجهودها للتحايل على الجزاءات. وتنشر إيران أسلحتها التقليدية وقذائفها مجازفة بزعزعة استقرار المنطقة برمتها.

وبالرغم من القرارات الستة التي اتخذها المجلس، تواصل إيران تخصيب اليورانيوم إلى نسبة ٢٠ في المائة و٣,٥ في المائة، مع زيادة قدرتها الإنتاجية كما ونوعا في نفس الوقت، دون أن نرى لذلك هدفا مدنيا يوثق به. وفي الوقت نفسه، فهي تواصل أنشطتها المتصلة بالماء الثقيل بدون أن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالوصول إليها، وهو ما يجب أن تفعله.

وفضلا عن ذلك، فقد انقضى عام ونيف منذ وجه مجلس محافظي الوكالة لإيران طلبا واضحا للغاية للرد على أسئلته بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي. ونتوقع جميعا أن الاجتماع الذي سيعقد في طهران اليوم بين السلطات الإيرانية والوكالة الدولية للطاقة الذرية سيتيح للوكالة الحصول على الردود المطلوبة. ولكن لا تراودنا أي أوهام. فقد كان بوسعنا جميعا أن نتابع بأنفسنا الأنشطة الإيرانية المكثفة في بارشين منذ طلبت الوكالة الوصول إلى هذا المرفق لأول مرة. وقد اعتبرت الوكالة مؤخرا أن تلك الأنشطة ذات طابع يقلل من قدرتها على إجراء تحقق فعال عندما تتمكن من الوصول إليه في نهاية المطاف.

وأود أيضا أن أسلط الضوء على الانتهاكات الإيرانية المتكررة لحظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس. فهذه الانتهاكات تؤجج دوامة العنف في الشرق الأدنى والشرق الأوسط.

لقد أعربنا من قبل عن قلقنا وأدنّا بحزم نقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية إلى سوريا — وقد أبرز فريق الخبراء العديد من هذه الحالات في تقريره الصادر في حزيران/يونيو (أنظر S/2012/395، المرفق).

كما سبق أن ذكرنا في المناقشة السابقة، نود أن تقوم اللجنة، في أقرب وقت ممكن، بوضع شركة ياس للشحن الجوي وشركة SAD للاستيراد والتصدير في القائمة، لكونهما متورطتين في عمليات نقل الأسلحة إلى النظام في دمشق. وبعد الكشف عن تلك المعلومات، علمنا أن الأسلحة تُنقل أيضا من إيران إلى سوريا بطائرات تستخدم المجال الجوي

العراقي. لا تشكل هذه الأنشطة انتهاكا لقرارات مجلس الأمن فحسب، بل ساعدت نظام دمشق في مواصلة تقتيل شعبه.

وعلمنا أيضا مباشرة من القادة الإيرانيين أن طهران نقلت أسلحة ومواد للقذائف التسيارية إلى الجماعات غير الحكومية في غزة. وكان المثال الصارخ على ذلك إطلاق قذيفة فجر ٥، ومنشؤه جمهورية إيران الإسلامية، من قطاع غزة. بما أنه طُلب إلى فريق الخبراء التحقيق في تلك المسائل، فإنه ينبغي أن يضمن أن تتمكن اللجنة من اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية. تشكل تلك الإجراءات انتهاكا واضحا للحظر المفروض على الأسلحة، وينبغي ألا تمر بدون عقاب.

أود أيضا أن أحيطكم علما بقلقنا إزاء برنامج القذائف التسيارية الإيراني، المستمر على الرغم من الحظر الذي اتفق عليه المجلس. وأذكر أن فرنسا، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، قد أخطرت اللجنة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر بتجارب قذيفةشهاب -٣ التي قامت بها قوات الحرس الثوري الإسلامي في الصيف الماضي. كان ذلك انتهاكا واضحا للفقرة ٩ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) و يجب علينا بالتالي أن نعاقب عليه.

من المستغرب أن نلاحظ أن عملية الإطلاق التي قامت بها كوريا الشمالية كانت محل إدانة إجماعية من جانب المجتمع الدولي، باستثناء وحيد تقريبا، هو جمهورية إيران الإسلامية، التي رحبت بذلك، وتقوم في الوقت نفسه بتنفيذ برنامج فضائي لا غرض له سوى اختبار التكنولوجيات ذات الاستخدام العسكري.

في مواجهة التحدي المتمثل في الانتهاكات المتكررة من جانب جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن، يجب أن نظل موحدين وحازمين. سيستمر الحوار، ونحن ملتزمون به. والاجتماعات العديدة التي عقدتها حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ مع إيران في عام ٢٠١٢ شاهد على ذلك.

ولكن في مواجهة اقتراحاتنا الجادة، لم يكن موقف طهران بناءا، فهي لا تتفاوض معنا بجدية. وما دامت إيران لا تفي بالتزاماتها، فإن علينا أن نكفل التطبيق الكامل للجزاءات. فإن لها أثراحقيقيا على الواقع، ونعتقد أن مثل هذه الضغوط من المرجح أن تدفع السلطات الإيرانية في النهاية إلى استئناف المفاوضات الجادة.

يجب أن تدرك إيران بوضوح أن الحوار هو الذي في مصلحتها، وليس العزلة.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في توجيه الشكر إلى السفير نيستور أوسوريو على عرضه تقريره الختامي عن فترة التسعين يوما إلى المجلس. ونقدر قيادته القديرة للجنة ومساهمته القيمة في أعمالها.

وقد أحطنا علما بالتقرير الأخير لوكالة الطاقة الذرية الدولية عن تنفيذ نظام ضمانات الوكالة الدولية في إيران، وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بعد عشرة أيام من الآن، ستكون لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) قد أكملت عامها السادس. لقد استثمر المجلس واللجنة من وقتهما وطاقتهما في معالجة المسألة النووية الإيرانية. قد يكون من المفيد للمجلس أن يتفاكر في أهداف هذا الموضوع واستراتيجيته وأن يستعرضهما، حتى وإن كان يسعى إلى تعزيز قيام جميع الدول بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة تنفيذا كاملا.

في رأينا، لم تتقلص احتمالات المواجهة بشأن البرنامج النووي الإيراني. ومن شأن أي تصعيد أن يؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الجوار المباشر لجمهورية إيران الإسلامية

والمنطقة بأسرها. وبالنظر إلى البيئة الحساسة والمعقدة في المنطقة، فإن باكستان لا تريد تصعيد التوتر في منطقة مضطربة أصلا. لذلك نحن نؤكد من جديد على الحاجة إلى الحوار والدبلوماسية.

ونعتقد أن إيجاد حل سلمي للأزمة لا يزال ممكنا على أساس تدابير بناء الثقة المتبادلة، فضلا عن الخطوات اللازمة لضمان حق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

بصفة إيران طرفا في معاهدة عدم الانتشار، فهي ملزمة بالوفاء بمسؤولياها المنصوص عليها في المعاهدة. وبالمثل، باعتبار إيران عضوا في الوكالة، فإن المطلوب منها أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة في إطار اتفاق الضمانات.

لئن كان على إيران أن تفي بالتزاماها القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار، والنظام الأساسي للوكالة، ينبغي أيضا احترام حقوقها بموجب ذينك الصكين. نحن نحث إيران على التعاون التام مع الوكالة لحل جميع المسائل المعلقة.

ونحث مجموعة الدول ٥+١ وإيران على مواصلة المشاركة المجدية، والاستفادة من المحادثات التي أجريتاها من قبل هذا العام، وتعميق العملية الدبلوماسية لإيجاد حل تفاوضي للمسألة النووية الإيرانية.

لن نبرح نؤيد الرأي القائل إن أعمال فريق الخبراء وأنشطته ينبغي أن تنسجم بدقة مع ولايته. يجب أن يسترشد عمل الفريق بالأهداف الأوسع نطاقا، مع كونها مترابطة، الواردة في قرارات المجلس،ألا وهي، التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات والنهوض بالحل الدبلوماسي.

ونحيط علما بتقرير منتصف المدة للفريق، ونرحب بالمناقشات الجارية في اللجنة بشأن توصيات التقرير الختامي للفريق لعام ٢٠١٢ (أنظر S/2012/395، المرفق).

ونتطلع إلى إجراء المزيد من المداولات في الأسابيع المقبلة. ونكرر رأينا أن الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ينبغي ألا تُتخذ غاية في حد ذاهما. سوف يتيسر التوصل إلى حل تفاوضي للمسائل المعلقة إنْ عملَ المجلس واللجنة وفريق الخبراء بانسجام وحافظوا على التوازن بين الجزاءات والمفاوضات.

ما انفك فريق الخبراء، على مر السنين، يبذل جهودا مكثفة في مجال التواصل على الصعيد العالمي، رغم انشغاله في الوقت نفسه بإعداد مختلف التقارير والتوصيات.

ثمة حاجة إلى توسيع تشكيلة الفريق، لا سيما بإضافة أعضاء من البلدان النامية، وذلك لتعزيز الوعي بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمان تنفيذها.

طريقة تعيين خبراء الفريق بحاجة أيضا إلى الاستعراض. إذ يجب مواءمتها مع قيم الأمم المتحدة الأساسية من حيث الشفافية والنزاهة. ونأمل أن يدرس المجلس بعناية تلك المسائل لكي يقدم التوصيات اللازمة.

السيد لاهير (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تتقدم جنوب أفريقيا بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، السفير نيستور أوسوريو، ممثل كولومبيا، على تقريره عن فترة التسعين يوما. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل اللجنة. ونحي السفير أوسوريو ووفد كولومبيا، مشيدين بطريقة إدارة عمل اللجنة في السنتين الأخيرتين.

كما نود أن نشكر فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية على تقرير منتصف المدة الذي قدمه إلى اللجنة الشهر الماضي.

عمل الفريق في تقديم ما يتوصل إليه من نتائج واستخدامه المعلومات الدقيقة والقابلة للتحقق أمر مهم لدعم عمل اللجنة

وضمان مصداقية أعمالها. ونأمل أن تستمر علاقة العمل الجيدة بين الفريق واللجنة وما تسهم به في توجيه مسار اللجنة.

تهنئ جنوب أفريقيا اللجنة على جهودها الرامية إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء (أنظر S/2012/395، المرفق). ونشجع على مواصلة النقاش حول مذكرات المساعدة على التنفيذ، بطريقة تؤدي إلى التنفيذ السليم لقرارات الجزاءات ذات الصلة.

إن الروح البناءة في اللجنة بالغة الأهمية لدعم المناقشات الجارية بين إيران والأطراف المعنية بشأن الشواغل إزاء أنشطة إيران النووية. لا بد من أن يعكس عمل اللجنة نهجا شاملا إزاء قرارات الجزاءات وإرادة المجتمع الدولي. وكما ذكرنا من قبل، يجب أن تكون مهمتنا هي العمل داخل الإطار الدولي الأوسع لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ويتعين أن يعكس تنفيذ الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية ذلك ويراعي تباين أولويات الدول في جهود التنفيذ.

ولا زلنا نشجع التقدم المحرز نحو حل سلمي للشواغل إزاء أنشطة إيران النووية. لا غنى عن الدور المحوري الذي اضطلعت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حل القضايا العالقة المتعلقة بهذه الأنشطة. ونحث إيران على الامتثال لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة ولالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الختام، تود جنوب أفريقيا أن تشدد على أن الحل المستدام هو الحل الذي يستعيد الثقة الدولية في الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مع احترام حق إيران، تماشيا مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير نيستور أوسوريو على عمله كرئيس للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وعلى عرضه لتقرير التسعين يوما عن اللجنة الذي يغطي الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر.

واصلت اللجنة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مناقشاتها للتقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2012/395). ونحيط علما بتقرير منتصف المدة للفريق، الذي قدم وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٠٤٩ (٢٠١٢)، وعدد من التوصيات المتعلقة بتنفيذ تدابير مجلس الأمن ذات الصلة. ونحيط علما أيضا بقيام الفريق بزيارة عدة دول أعضاء ومشاركة خبرائه في عدد من المؤتمرات والحلقات الدراسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. من الضروري أن يواصل الفريق أنشطته في مجال الاتصال، التي تؤدي دورا هاما في زيادة عدد تقارير التنفيذ الوطنية من الدول الأعضاء.

ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بشأن إمكانية إصدار اللجنة مذكرة توجيهية لمساعدة الدول بشأن تقديم تقارير التنفيذ الوطنية ومذكرة للمساعدة على التنفيذ من شأنها أن تساعد الدول الأعضاء في تنفيذ تدابير مجلس الأمن.

ووفقا لالتزاماتها الدولية، اتخذت أذربيجان جميع التدابير اللازمة لمنع استخدام أراضيها كطريق عبور للاتجار غير المشروع بالأصناف والمواد المتصلة بانتشار الأسلحة النووية والتكنولوجيا النووية.

من الواضح أن القضايا المتعلقة بإيران البلد المجاور لنا مباشرة تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدنا. أظهر التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر (GOV/2012/55) أن القضايا العالقة في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي ما زالت بدون حل. نحن نؤيد حق كل بلد في تطوير صناعته النووية للأغراض السلمية، بما يتفق تماما

مع الالتزامات الدولية ذات الصلة. ولذلك من الأهمية بمكان اتخاذ الخطوات الضرورية من جانب حكومة إيران لبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي المحض لبرنامجها النووي.

من المشجع أن إيران، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعادت تأكيد التزامها بالحوار مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودعت وفدا من الوكالة لزيارة طهران. ونأمل أن تساعد الزيارة، التي بدأت اليوم، في دفع مسألة إيجاد حل للمشكلة إلى الأمام. من الضروري مواصلة الحوار والتعاون بشأن القضايا التي تمس الحاجة إلى إحراز تقدم فيها من أجل الاستقرار الإقليمي. ونشجع على بذل المزيد من الجهود الرامية إلى حل القضايا ذات الاهتمام سلميا وبطريقة بناءة.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر السفير نستور أوسوريو على عرضه تقرير التسعين يوما عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). الآن، وبحلول نهاية ولايته، أتقدم إليه وإلى فريقه بالتهنئة على رئاسة اللجنة باقتدار خلال العامين الماضيين.

خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت اللجنة بدأب الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها. فعلت ذلك بشفافية وحياد وموضوعية، دون تقويض ولايتها. ونعتقد أن عليها مواصلة عمل ذلك في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك، نعترف بأهمية ما تقدمه اللجنة للدول الأعضاء من المساعدة والتعاون. ونرحب بعمل اللجنة، التي واصلت النظر في التقارير والطلبات والشكاوى الوطنية في ما يتعلق بمزاعم الانتهاكات من جانب الدول الأعضاء.

وفي ما يتعلق بعمل فريق الخبراء، نحيط علما بتقرير منتصف المدة الذي أصدره في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ونقدر العمل الذي ما فتئ الفريق يقوم به، بما في ذلك أنشطته في مجالات الإعلام وزيادة الوعي، وندعوه إلى مواصلة عمله بالامتثال الصارم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي ما يخص البرنامج النووي الإيراني، اسمحوا لنا أن نلقي الضوء بإيجاز على ثلاث نقاط.

أولا، لم تنفك غواتيمالا تؤيد حق جميع الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وفقا للمعاهدات الدولية ذات الصلة. يجب أن تتعاون إيران تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تعيد الثقة في الطابع السلمي الصرف لبرنامجها النووي.

ثانيا، استلم مجلس الأمن آخر تقرير من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي ذكر فيه مرة أخرى أن إيران واصلت تسريع برنامجها النووي. تظل هذه الحالة مصدر قلق بالغ لنا. إننا نؤيد الدعوة التي وجهتها الوكالة إلى إيران بأن تتخذ من التدابير ما يكفل التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات وغيره من الواجبات والالتزامات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفوق كل ذلك، أن تقبل بعمليات التفتيش، ونحن نحث إيران على القيام بذلك وفقا للمتطلبات الواردة في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة. وفي هذا الصدد، نحيط علما، مع الارتياح، بوصول مفتشي الأمم المتحدة اليوم إلى طهران للقيام بجولة مفاوضات، هي الأولى منذ آب/أغسطس.

ثالثا، لقد شجعتنا المحادثات الأخيرة التي جرت بين حكومات مجموعة ٣ +٣ وإيران. لقد وافق الأطراف، في جولتهم الثالثة في موسكو، المعقودة في حزيران/يونيه الماضي، على مواصلة الحوار، ولذا فإننا نحث جميع المشاركين في تلك العملية على العمل بجد لإحراز تقدم وتحقيق نتيجة إيجابية، وهو ما يتوقعه بقية أعضاء المجتمع الدولي. ونعتقد أن من المهم مواصلة السعي لإيجاد حل سلمي عبر التفاوض للمسألة النووية الإيرانية، وفقا لإستراتيجية المسار المزدوج.

وأخيرا، ستواصل غواتيمالا المشاركة بنشاط في اللجنة من أجل الإسهام في التوصل إلى حل مستدام.

السيد ويتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في شكر السفير نيستور أوسوريو، ليس على الإحاطة الاعلامية التي قدمها فحسب، ولكن أيضا على عمله المتميز في رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) طوال العامين الماضيين. وبعد أن يغادرنا السفير أوسوريو، يظل عمل لجنة ١٧٣٧ ذا اهمية حاسمة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، أي قبل حوالى سنتين ونصف السنة، اتخذ المجلس القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ومنذ ذلك الحين، لم تكن إيران على استعداد للدخول في مفاوضات حول المسائل الجوهرية خلال الجولات المختلفة من المحادثات مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣، كما أنها لم تتخذ تدابير ملموسة لبناء الثقة من أجل إقناع المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي هو حصرا لأغراض سلمية في طبيعته. ومع ذلك، تظل حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ ملتزمة بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي. وتنوي حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ استئناف المفاوضات مع إيران في المستقبل القريب جدا.

والواقع أن البرنامج النووي الإيراني يظل تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وأحدث تقرير أصدرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2012/55) لم يهدئ من شواغلنا؛ بل على العكس من ذلك. وما زالت إيران تعمل لتوسيع قدرتها على تخصيب اليورانيوم في ناتانز وفوردو. وفي هذا اليوم بالذات، تجري محادثات بين الوكالة ومسؤولين إيرانيين في طهران. ويبدو أن إيران رفضت مرة أخرى منح الوكالة امكانية الوصول إلى بارشين. وحتى لو مُنحت في نهاية المطاف امكانية الوصول التي طال انتظارها، فإن الأنشطة المكثفة التي تقوم بها إيران في هذا الموقع ستقوض قدرة الوكالة على القيام بعمليات التفتيش الفعالة. ومما يبعث على أقصى قدر من القلق حقيقة أنه بسبب عدم تعاون إيران المستمر، لم يحرز أي تقدم على الإطلاق في توضيح الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي.

وخلال آخر إحاطة اعلامية لمجلس الأمن، أعرب عدة أعضاء عن قلقهم العميق إزاء عمليات نقل الأسلحة التقليدية من إيران (انظر S/PV.6839). وحقيقة أن فريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات لم يتلق أي تقارير عن اعتراض عمليات نقل الأسلحة التقليدية المتعلقة بإيران في الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، لا تعني بالضرورة أن الجزاءات لم تكن عرضة لهذه الانتهاكات. إن شواغلنا لم تتبدد. والواقع أن التقارير الأخيرة حول تدفق الأسلحة غير المشروعة من إيران إلى سوريا جوا عن طريق العراق تؤكد الأهمية الملحة لهذه المسألة. علاوة على ذلك، إن تلك التقارير إضافة إلى مختلف البيانات العلنية الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين والمجموعات الفلسطينية على حد سواء، مثل الجهاد الإسلامي وحماس الفلسطينيتين، تشير إلى أن إيران قدمت المساعدة التقنية ذات الصلة لبناء الأسلحة والصواريخ التي تستهدف إسرائيل. ونحث بشدة اللجنة وفريق خبرائها على متابعة تلك التقارير المقلقة عن كثب، والتصرف وفقا لذلك.

ولا نزال على اقتناع بأن اتخذ الحذر الشديد حيال أنشطة إيران في مجال الانتشار أمر ضروري. وللجنة وفريق خبرائها دور هام تؤديه في تعزيز تقبّل هذه الهيئة ومصداقيتها لكفالة تنفيذ الجزاءات في جميع انحاء العالم. وإزاء هذه الخلفية، نحن على ثقة من أن اللجنة ستختتم قريبا نظرها بشأن الكيانين اللذين أوصى بهما فريق الخبراء. مرة أخرى، إن الكيانين الإيرانيين اللذين ستجري تسميتهما، شركة طيران ياس للشحن الجوي وشركة ساد للاستيراد والتصدير، يرتبطان ارتباطا واضحا بالإتجار بالأسلحة مع سوريا.

وفي السياق نفسه، ترحب ألمانيا بالمذكرة القيّمة المعنية بالمساعدة على التنفيذ في مجال الأسلحة التقليدية، وهي المذكرة التي تنظر فيها لجنة الجزاءات حاليا. وسيمثل نشرها خطوة إضافية نحو جعل نظام الجزاءات أكثر كفاءة. ويحدونا الامل أن تتبعها مذكرات أخرى في المستقبل القريب تشمل المزيد من توصيات الفريق.

إن فريق الخبراء قدّم تقريره عن منتصف المدة إلى اللجنة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. لقد درسناه بعناية، ووجدناه قّيما وموثّقا. ونود أن نعرب عن تقديرنا لعمل الفريق ودعمه بتشاطر خبراتنا. لذلك، وجهنا دعوة الى الفريق كي يقوم مرة أخرى بزيارة ألمانيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر بغية مناقشة المسائل ذات الصلة بولايته.

وإيران بحاجة ماسة الى إقناع المجتمع الدولي بأن برنامجها النووي هو حصرا لأغراض سلمية. ونحن مقتنعون بأنه من الممكن التوصل إلى حل دبلوماسي، وأن المفاوضات مع حكومات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ يمكن أن تسفر عن نتائج. ومع ذلك، إن العبء يقع على عاتق إيران، وصبرنا لا يسعه أن يكون بلا حدود. وإذا واصلت إيران تجاهل التزاماتها الدولية، فسوف تواجه التكاليف المتزايدة لاستمرارها في العرقلة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على إحاطته الاعلامية اليوم وعلى قيادته النشطة والفعالة لهذه اللجنة الهامة.

إن البرنامج النووي الإيراني يواصل تهديد الأمن الإقليمي والدولي. وآخر الأخبار التي وردت من فيينا عن تقدم إيران النووي تؤكد ذلك التهديد. ووفقا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أنجزت إيران تركيب جميع أجهزة الطرد المركزي في موقع فوردو، وهو مرفقها السري السابق المعزز تحت الأرض. وسوف يؤدي ذلك إلى توسيع قدرة إيران بدرجة كبيرة على تخصيب اليورانيوم.

وفي الوقت نفسه، تواصل إيران بذل جهودها لتطهير موقع بارشين، الذي ربطته الوكالة باختبار متفجرات شديدة الانفجار. ويؤكد المدير العام أمانو أن الإجراءات الإيرانية تقوض بشكل خطير قدرة الوكالة على قيامها بالتحقق الفعلي. وقال أيضا إنه لم تتحقق نتائج ملموسة لحل المسائل العالقة. والإجراءات الإيرانية تواصل مخالفتها لعدة قرارات لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتدل على استمرار تحدي إيران للمجتمع الدولي.

ونحن نرحب بالحوار الذي دار مؤخرا بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكن يجب أن تسفر هذه المحادثات عن نتائج. إن مسؤولي الوكالة يجتمعون اليوم وفقا لنهج منظم يرمي الى حل المسائل العالقة بشأن برنامج إيران النووي. ونأمل أن تكون إيران صريحة في نهاية المطاف، ولكن سواء تم التوصل الى اتفاق أو لا، ونظرا للالتزامات القانونية القائمة لإيران، ليست هناك أعذار تحول دون تعاون إيران على الفور مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جوهر شواغل الوكالة. ولا يمكن لإيران أن تواصل نهجها المتمثل في الإنكار والخداع والإلهاء. وقد حان الوقت الآن لمطالبة إيران بالتعاون الكامل والامتثال الكامل والالتزام الكامل لحل المسائل العالقة بشأن برنامجها النووي.

وبالنظر الى خرق إيران لالتزاماتها القائمة، على المجتمع الدولي أن يدعم التزامنا بإنفاذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن إنفاذا كاملا وقويا. والتنفيذ الكامل لهذه التدابير سيحد من قدرة إيران على النهوض ببرنامجها النووي، ودعم الإرهاب، وزعزعة الاستقرار في المنطقة، وسيعمل بالتالي على ايجاد المزيد من الزمان والمكان لتحقيق حل شامل وتفاوضي من خلال الدبلوماسية.

ونحث اللجنة وفريق الخبراء على تسريع عملهما الحاسم في عام ٢٠١٣، ومساعدة الدول الأعضاء قدر الإمكان على الوفاء بالتزاماها لتنفيذ الجزاءات. ونشجع كذلك اللجنة والفريق على التحقيق بصورة وافية والرد بقوة إزاء أي تقرير عن انتهاك الجزاءات. كما يجب أن نكون جميعا مدركين لمسؤوليتنا، كدول أعضاء، عن تبادل المعلومات مع اللجنة والفريق بغية تيسير عملهما. علاوة على ذلك، نكرر القول إنه ينبغي للجنة أن تنفذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي للفريق، الصادر في أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/395، المرفق)، بما في ذلك فرض الجزاءات الهادفة على الأفراد والشركات الذين ييسرون تهرب إيران من الخضوع للجزاءات.

ويشكل الانتشار الصارخ للأسلحة التقليدية الذي تسببه إيران تهديدا متناميا يجعل أعمال اللجنة أكثر إلحاحا. اعترف مسؤولون إيرانيون في الأسابيع الأخيرةعلنا بتصدير المعدات العسكرية، في انتهاك سافر للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) الذي يحظر جميع صادرات الأسلحة من إيران. وعلى الرغم من الجزاءات القائمة، واصلت إيران نمطها الموثق للغاية لتصدير الأسلحة إلى نظام الأسد في سوريا، الذي يستخدم تلك الأسلحة لذبح الشعب السوري، وإلى المسلحين في غزة، الذين يستخدمونها لإرهاب المدنيين الإسرائيليين، كما رأينا قبل مجرد بضعة أسابيع.

وينبغي للجنة والفريق تكثيف تركيزهما على تهريب الأسلحة الإيرانية وإيجاد سبل لوقف تدفقها. كما يجب على دول المنطقة الاضطلاع بدورها. وقبل عامين، أدرج مجلس الأمن في القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) أحكاما جديدة للدول بشأن تفتيش الشحنات المريبة على أراضيها ومصادرة المواد المحظورة والتخلص منها. ويجب على كل دولة وقف تهريب إيران للأسلحة عبر أراضيها، سواء كان الشحن العابر عن طريق البر أو البحر أو الجو. ويتعين على الدول المجاورة لإيران، امتثالا لالتزاماها الدولية، زيادة عدد عمليات تفتيش البضائع ورفض طلبات تحليق طائرات يشتبه في أنها تحمل بضائع غير مشروعة انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة. ويشكل استمرار رفض إيران الوفاء بالتزاماها وبناء الثقة الدولية في أنشطتها النووية أحد أكثر التهديدات خطورة للسلام والأمن الدوليين اليوم.

وتظل أولويتنا الرئيسية منع إيران من الحصول على سلاح نووي. وتلتزم الولايات المتحدة بشكل كامل، بالعمل مع شركائنا في المجموعة المكونة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا (٥+١)، بتحقيق ذلك الهدف من خلال اتباع نهج شامل للضغط والمشاركة. ولم نتخل عن الدبلوماسية، ولكن تضليل إيران المتكرر يعني أن المجتمع الدولي سيواصل ممارسة الضغط المتزايد الرامي إلى تغيير حسابات النظام. وينبغي أن يعمل الحل الدائم على دحر أنشطة إيران النووية الأكثر مدعاة للانزعاج، بما في ذلك تخصيب اليورانيوم وتخزينه إلى ٢٠ في المائة، والنشاط المستمر في موقع فوردو. وفي مقابل ذلك، فإن مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا على استعداد لاتخاذ خطوات متبادلة لتناول مخاوف إيران التي أعربت عنها. ونريد التوصل إلى حل على أساس التفاوض، ونحن نعمل على تحقيقه، ولكن خيار المشاركة بشكل بناء يقع على عاتق النظام الإيراني.

و عدم استجابة إيران لعروض مجموعة ٥+١ سيكون انتكاسة لإيران والمنطقة والعالم أجمع. وإذ نعمل معا، يجب على المجتمع الدولي إقناع إيران أن تختار المشاركة لا العزلة، والشفافية لا السرية، والاستقرار لا الشقاق.

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على عرضه تقريره عن فترة التسعين يوما عن أنشطة اللجنة ١٧٣٧ المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فضلا عن عمله الجدير بالثناء بوصفه رئيسا للجنة.

كما نحيط علما بآخر تقرير لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2012/55) بشأن تنفيذ جمهورية

إيران الإسلامية اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن تقرير منتصف المدة لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠).

إن الجهود التي بذلها المجتمع الدولي على مدى الأشهر ال ١٢ الماضية فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي لم تكلل بالنجاح، على الرغم من تكثيف المبادرات الدبلوماسية مثل الأنشطة التي اضطلعت بها مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ برئاسة الفريق. وفي قرار مجلس المحافظين GOV/2011/69، أكد المجلس على أهمية تكثيف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية على السواء حوارهما من أجل التعجيل بتسوية أكثر المسائل العالقة أهمية. ودعيت إيران إلى المشاركة دون شروط مسبقة في المحادثات الرامية إلى إعادة بناء الثقة فيما يتعلق بالطابع السلمي الكلي لبرامجها. وفي التحليل النهائي، لم تؤدي المحادثات بين الوكالة والسلطات الإيرانية إلى النتائج المرجوة.

ويشير تقريرا الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفريق الخبراء على السواء بشكل لا لبس فيه إلى أنه لم يكن هناك اتفاق على نهج منظم لتسوية المسائل المتعلقة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، و لم يكن هناك رد ايجابي من إيران فيما يتعلق بطلب معاينة موقع بارشين.

وبشأن هذه الحالة، التي لا تزال تقوض مناخ الثقة، تود توغو مرة أخرى ألا تناشد جمهورية إيران الإسلامية احترام التزاماتها فحسب بوصفها طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإنما أيضا متابعة المفاوضات بحسنة نية مع مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣.

ونحيط علما بالتزام إيران، الذي تكرر في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، بإجراء حوار مع وكالة الطاقة الذرية. ونأمل أن يتيح اجتماع طهران الذي عقد مع الوكالة اليوم النهوض بالتعاون بين الطرفين.

وفي الختام، أود أن أنوه بعمل فريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، الذي ذكر الدول، من خلال المشاورات، وعمليات التفتيش والتحقيقات والاتصال، بضرورة الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن المسألة النووية الإيرانية، أي تنفيذ الجزاءات في مجالات الرقابة على الصادرات والجمارك والنقل الجوي والبحري، والتمويل وفرض الحظر على السفر، فضلا عن تقديم تقارير بشأن تلك التدابير.

وتشعر توغو بالسرور على وجه الخصوص، لاستضافة الحلقة الدراسية الإقليمية المشار إليها في الفقرة الأخيرة من تقرير فريق الخبراء في آيار/مايو ٢٠١٣. وستتيح تلك المناسبة لبلدان وسط أفريقيا وغربها مناقشة التدابير التي ينبغي اتخاذها للامتثال لنظام جزاءات الأمم المتحدة بشأن المسألة واعتماد التوصيات اللازمة.

السيد تشانغ جونان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السفير أوسوريو على تقديم هذه الإحاطة الإعلامية. فعلى مدى العامين الماضيين، بذل السفير أوسوريو وفريقه جهودا كبيرة للنهوض بأعمال اللجنة، وتعرب الصين عن شكرها لهما على تلك الجهود.

وتولي الصين دائما أهمية كبيرة لأعمال اللجنة وستواصل التعاون بشكل وثيق مع الأعضاء الآخرين في اللجنة لتمكين اللجنة من الاضطلاع بمسؤولياتها بطريقة متوازنة وعملية وفعالة. وأحاطت الصين علما بتقرير منتصف المدة الذي قدمه فريق الخبراء، وتقر بالجهود التي بذلها أعضاؤه، وتأمل أن يواصل الفريق الاضطلاع بأعماله بطريقة صارمة ومناسبة، وفقا لولاية القرار وبتوجيه من اللجنة.

وتثير المسألة النووية الإيرانية القلق فيما يتعلق بسلطة النظام الدولي لعدم الانتشار والسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وبسبب تعقيد وأهمية تلك المسألة، يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى حل شامل وطويل الأجل ومناسب. وفي ذلك الصدد، ينبغي احترام حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بوصفها دولة طرفا في

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يتعين أن تفي جميع الأطراف، بما في ذلك إيران، بالتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات الواردة في قرارات المجلس.

وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إجراء الحوار والتعاون والمحادثات الدبلوماسية من أجل التسوية السلمية للمسألة النووية الإيرانية. وخلال العام الماضي، بذلت الصين وغيرها من الدول الأعضاء المعنية جهودا مثمرة بغية استئناف الحوار بشأن البرنامج النووي الإيراني ووضعه على المسار الصحيح.

وفي السياق الحالي للتغييرات الكبيرة في الحالة الإقليمية، تزداد أهمية الحفاظ بحزم على عملية الحوار وتعزيزها. وتدخل حاليا عملية الحوار المرحلة الموضوعية، وينبغي للأطراف مواصلة العمل وفقا لمبدأ التقدم التدريجي والاحترام المتبادل من خلال إظهار المزيد من الإرادة الجيدة والمرونة والواقعية، فضلا عن تعزيز الثقة المتبادلة من خلال المشاركة. وينبغي للأطراف السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة وحل خلافاتهم من أجل تحقيق تسوية واقعية وعقلانية.

ونأمل أيضا من إيران والوكالة الإبقاء على حوارهما وتعاونهما وتعزيز هذين الحوار والتعاون، وأن تتفقا، في أقرب وقت ممكن، على خطة عمل تهدف إلى حل المشاكل المعلقة. وينبغي تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بصورة شاملة، بيد أن الجزاءات ليست هدفها النهائي. والصين نصير ثابت للحلول الدبلوماسية، ولا يحبذ وضع ضغوط مُفْرِطة أو فرض جزاءات جديدة على إيران. ونعارض على الدوام استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وستُبْقي الصين على نهج واقعي ومنصف ومسؤول، بينما تعمل من دون كلل من أجل المفاوضات السلمية، وتؤدي دورها في الحفاظ على المصالح المشتركة للمجتمع الدولي.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير نستور أوسوريو على عرضه تقريره عن فترة التسعين يوما لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبما أن هذه هي آخر إحاطة إعلامية يقدمها للمجلس، أود أن أسجل في المحضر ثناءنا على القيادة المقتدرة جدا للسفير أوسوريو للجنة طوال السنتين الماضيتين وعلى ما تحلت به اللجنة من احترافية في الوفاء بولايتها.

كذلك أشكر فريق الخبراء على تقرير منتصف المدة المقدم إلى لجنة القرار ١٧٣٧ في الشهر الماضي. وبينما نعكف حاليا على دراسته، نقدر عمل الفريق، بما في ذلك أنشطته المتعلقة بالاتصال الجماهيري. ونشجعه على مواصلة عمله بطريقة مستقلة، وموضوعية، وشفافة ومحايدة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كذلك ينبغي للفريق أن يواصل بصورة منتظمة تقديم الإحاطات الإعلامية للجنة عن جميع أنشطته.

ونحيط علما بالتقرير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر عن تنفيذ اتفاق ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنصوص ذات الصلة لقرارات مجلس الأمن بشأن إيران (GOV/2012/55)، وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠). ونأمل أن الاتفاق على نهج راسخ سوف يمكِّن إيران والوكالة من البدء بالعمل الموضوعي بشأن المسائل المعلقة.

وما برحت الهند تؤيد حق جميع الدول في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفقا للمعاهدات الدولية ذات الصلة والتي هي طرف فيها. وينبغي لإيران أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامجها النووي. ونأمل أن تُحل سلميا المسائل الفنية المعلقة بشأن برنامج إيران النووي من خلال تعاون إيران مع الوكالة. ونرحب بتكرار التزام الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا (مجموعة الخمسة زائد واحد) بمواصلة العمل مع إيران. ونعتقد أن المحادثات بين مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران ينبغي أن تُستأنف في أقرب وقت ممكن، بغية حل جميع المسائل المعلقة من خلال الحوار والمناقشة.

في الختام، تؤيد الهند التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالمسألة النووية الخاصة بإيران. وفي الوقت الذي يجري فيه تنفيذ تلك القرارات، من الجوهري بذل كل جهد ممكن لضمان عدم عرقلة التجارة المشروعة والأنشطة الاقتصادية.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود في البداية أن أشكر السيد السفير نستور أوسوريو، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) على تقريره الدوري الأخير. وأغتنم هذه المناسبة لأسجل باسم المغرب تقديرنا للسفير أوسوريو وللفريق الذي ساعده من البعثة، وأن أسجل كذلك تنويهنا بالطريقة الناجعة والمثلى التي تميزت بها رئاسته لهذه اللجنة. هذا العمل وهذا التقدير يشرفه شخصيا ويشرف كولومبيا التي يمثلها في الأمم المتحدة.

كما أود أن أشكر فريق الخبراء المنشأ بموجب القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠)، ونشجعه على أن يواصل تحت إشراف اللجنة مشاركته في المؤتمرات والاجتماعات المختلفة ذات الصلة بولاية اللجنة، ولا سيما حواره مع الدول الأعضاء من خلال الزيارة التي يقوم بها للبلدان المعنية.

وإذ تواصل اللجنة دراسة الحالات المحالة إليها، فإننا نأمل في الاستمرار في الاستفادة من تعاون الدول الأعضاء ومن مهنية فريق الخبراء وموضوعيته. وندعو اللجنة إلى متابعة دراسة مذكرات المساعدة على التنفيذ، لما لها من أهمية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نؤكد على مواصلة تدارس التقرير النهائي لفريق الخبراء، وخاصة التوصيات التي يتضمنها.

لقد خلص التقرير الأخير الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إلى أن المسائل العالقة بخصوص البرنامج النووي الإيراني لم تحسم بعد. ونأمل أن تحظى الوكالة بكل التعاون المطلوب لتبديد الشواغل التي ذكرها في التقرير، ولتحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا العالقة. وبصفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤسسة الوحيدة ذات الاختصاص في مجال الضمانات، من الضروري أن تحظى بالتعاون اللازم، بما في ذلك توفير المعلومات وطلبات المعاينة للمواقع والمرافق.

وانطلاقا من اقتناعنا بأن نهج الحوار والدبلوماسية هو السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي لهذه المسألة، فإننا نعتبر استمرار المفاوضات بين مجموعة الخمسة زائد واحد وإيران ذات أهمية بالغة. غير أن نجاح هذا الحوار يتطلب التزاما واضحا ومستداما وحُسن نية، إلى جانب الامتناع عن أي تصرف قد يزيد الموقف تعقيدا. كما يقتضي كذلكبالضرورة احترام قرارات مجلس الأمن، وتلبية طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار امتثال إيران لالتزاماتها الدولية.

إننا نشدد على عدم إضعاف نظام عدم الانتشار، واحترام جميع الدول احتراما كاملا للالتزامات المتعلقة بالضمانات. ذلك أن تحقيق هدف نزع السلاح النووي الذي يتمسك به المغرب سوف يصبح أكثر تعقيدا وبعيد المنال إذا كان هناك إخلال بالالتزامات المترتبة عن الانضمام الطوعي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، نؤكد من جديد على حق كل دولة في استعمال الطاقة النووية لأغراض سلمية صرفة. إذ أن منظومة عدم الانتشار تستند على توازن دقيق بين حقوق الدول والتزاماتها، وهو توازن يجب على الجميع التمسك به واحترامه.

استأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

لقد استنفدنا قائمة المتكلمين وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في هذا البند من جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٦.